

دور الحوكمة الديمقراطية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

The Role of Democratic Governance in Achieving Local Development in Algeria



د. سعداوي نبيل

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (03)

nabilosadaoui9@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/28

تاريخ القبول: 2025/12/17

تاريخ الارسال: 2025/08/13

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مقاربة الحوكمة الديمقراطية التي اعتمدها الجزائر وفق منطق التشاركية القائم على التفاعل بين الدولة ومختلف المكونات (المواطن – المجتمع المدني – القطاع الخاص – الإعلام)، وتبيان صور ومظاهر مساهمة هذه الفواعل في عملية صنع القرار التنموي المحلي. بما يضمن تحقيق جملة من المخرجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية المتمثلة في مساهمة منظمات المجتمع المدني في العمل الخيري والتطوعي، والتوعية والتحسيس والرقابة، ومساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى دور الاعلام في التنمية المحلية من خلال الكشف عن مطالب وانشغالات المجتمع، وتقديم المختصين في الحصص التلفزيونية للحلول لمختلف المشاكل التي تواجه المواطنين والتي تساعد صناع القرار المحلي في رسم وصنع السياسة التنموية المحلية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الديمقراطية – التنمية المحلية

Abstract:

This study aims to highlight the democratic governance approach adopted by Algeria in accordance with a participatory rationale based on the interaction between the state and various components including: citizen, civil society, private sector, and media. This would elucidate the forms and manifestations of these actors' contributions to the local developmental decision-making process, thereby ensuring the achievement of a range of political, economic, social, and health outcomes manifested in civil society organizations' contributions to charitable and volunteer work, awareness, sensitization, monitoring the private sector's contributions to economic development and the media's role in local development through revealing societal demands and concerns, as well as presenting experts on TV shows to propose solutions to various problems faced by citizens. All this would assist local policymakers in formulating and shaping local developmental policy.

Keywords: Democratic Governance – Local Development

مقدمة:

عرفت الجزائر جملة من الإصلاحات السياسية والإدارية بعد دستور 1989 بهدف تجسيد الحوكمة الديمقراطية وإشراك الفواعل غير الرسمية في صنع القرار التنموي الوطني والمحلي، وتحقيق الشفافية والمساءلة والرشادة في التسيير، والقضاء على مظاهر الفساد المالي وتقريب الإدارة من المواطن، بما يعزز الصرح الديمقراطي ومبدأ المواطنة ويساهم في بناء حياة سياسية صحية تتفاعل فيها كل المكونات من أجل تحسين الإطار المعيشي للمواطن وترقية الخدمة العمومية. ولتجسيد هذا المسعى السياسي التنموي إلى واقع ميداني وفعلي اعتمدت الجزائر على جملة من الآليات القانونية التي تضمن مشاركة كافة الفواعل غير الرسمية (مواطنين، إعلام، ومؤسسات المجتمع المدني، وقطاع خاص)، وبفعل هذه الإصلاحات أخذت مشاركة هذه الفواعل عدة مظاهر وأشكال في سبيل تحقيق التنمية المحلية.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة في معرفة الآثار التي يحدثها التطبيق العملي لمقاربة الحوكمة الديمقراطية في تجسيد الفعل التنموي المحلي في الجزائر.
- التعرض لأهم وجهات النظر والطروحات المختلفة للباحثين من أجل فهم زوايا الالتقاء والاختلاف بينهم في الموضوع.
- التعرف على الآليات القانونية للحوكمة الديمقراطية التي تساعد الفواعل غير الرسمية في القيام بأدوارها في تجسيد الفعل التنموي المحلي.
- لفت الانتباه إلى أبرز مظاهر وصور الحوكمة الديمقراطية وأثرها في إحداث التنمية المحلية.

الإشكالية: تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هي مظاهر وصور مساهمة الفواعل غير الرسمية وفق مقاربة الحوكمة الديمقراطية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟.

منهج التحليل المعتمد:

1 - المنهج الوصفي التحليلي: يستخدم هذا المنهج لدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية وطرق التحليل، وتفسير الظواهر بشكل علمي منظم، فيعتمد هذا المنهج على جمع معلومات حول الظاهرة محل الدراسة والبحث عن مفهوميها ومستوياتها المختلفة، وعليه فموضوع الحوكمة الديمقراطية والتنمية المحلية يستدعي شرح وتفسير، كيف يساهم التفاعل بين مختلف الفواعل في الدفع بالفعل التنموي في الجزائر.

2 - منهج دراسة الحالة: إستعنا بهذا المنهج من أجل التعمق في دراسة الحالة الجزائرية قصد الإحاطة بدور الحوكمة الديمقراطية في تحقيق التنمية المحلية، وذلك بإدراك وإبراز الارتباطات والعلاقة السببية بين الحوكمة الديمقراطية والتنمية المحلية في الجزائر، والحصول على كل البيانات المتاحة عن هذه الحالة،

سواء بالاعتماد على الأسلوب التحليلي أو الوصفي التاريخي، أي بحسب ما نراه مهما وبالقدر الذي يمكن من وضع فرضيات الدراسة موضع التحقيق والاختبار.

الفرضيات المعتمدة:

توفر الآليات القانونية للحكومة الديمقراطية في الجزائر للفواعل غير الرسمية (مجتمع مدني، مواطن، قطاع خاص، إعلام) القدرة على تفعيل أدوارها في تجسيد التنمية المحلية في جملة من الصور والمظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الغايات التالية:

- محاولة ضبط مفهوم الحوكمة الديمقراطية والتنمية المحلية
 - التعرف على مبادئ الحوكمة الديمقراطية والتنمية المحلية.
 - الكشف عن مظاهر وصور مساهمة الفواعل غير الرسمية وفق مقارنة الحوكمة الديمقراطية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.
- لمعالجة هذا الموضوع انتهجنا الخطة التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحكومة الديمقراطية والتنمية المحلية.

المحور الثاني: مبادئ الحوكمة الديمقراطية والتنمية المحلية.

المحور الثالث: مظاهر مساهمة الفواعل غير الرسمية وفق مقارنة الحوكمة الديمقراطية في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر.

1. المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحكومة الديمقراطية والتنمية المحلية.

يعتبر مفهوم الحوكمة الديمقراطية والتنمية المحلية من المصطلحات البارزة التي استقطبت اهتمام الباحثين في حقل العلوم السياسية، ونظرا لهذه الأهمية ومن أجل ضبط مختلف معاني هذه المفاهيم ارتأينا تناول كل مفهوم على حدى على النحو الآتي:

1.1. مفهوم الحوكمة الديمقراطية:

شهدت الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية تطورا بتطور الفكر التنظيري ومحاولاته لمواكبة مختلف التغيرات المجتمعية، ونظرا لذلك برزت مفاهيم جديدة كالديمقراطية التمثيلية والتشاركية، وحوكمة الديمقراطية، حيث هذا المفهوم الأخير مثار جدل بين المختصين ونظرا لذلك ارتأينا عرض بعض التعريفات التي قدمها الباحثين على النحو الآتي:

تعرف الحوكمة الديمقراطية بأنها: (مقاربة لإصلاح الأنظمة السياسية، وذلك بتفعيل المؤسسات والمنظمات والأفراد، فهي منظومة تسعى إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في شتى المجالات المتعلقة بإدارة

شؤون المواطنين، وبشكل يقل فيه الفساد خاصة ما تعلق بتسيير الشأن العام). (سلمان و.، انعقد يوم 8 جوان 2023، صفحة 5)

على ضوء هذا المفهوم يمكن القول أن الحوكمة الديمقراطية تعد من مفاهيم الإصلاح السياسي وتحقيق جودة مخرجات مؤسسات الحكم بما يدعم منظومة الحكم الراشد، ويمدها بآليات المشاركة الديمقراطية الفعالة التي تسمح لكافة الفواعل بالانخراط في العملية السياسية من أجل إنجاز الفعل التنموي والمساهمة في المنجز الوطني، بما يعزز من مبدأ المواطنة.

أما منظمة الدول الأمريكية فتعرفها على أنها قدرة المجال السياسي في الحفاظ على الديمقراطية بشكل مستقر، مع الاحترام التام لحقوق الإنسان وسيادة القانون، إضافة إلى تلبية احتياجات غالبية السكان. (الدين، 2001، صفحة 553)

تأسيسا على هذا المفهوم فإن تحقيق الحوكمة الديمقراطية يتطلب توفر جملة من الضمانات لعل أبرزها الجانب الدستوري وفعالية المجتمع المدني ووجود اقتصاد قوي، ونظام سياسي قائم على مبدأ الفصل بين السلطات الخ، هذه متطلبات سياسية واقتصادية إلى جانبها توجد متطلبات ثقافية واجتماعية كأولوية منطق الدولة على منطق الجماعة، ووجود نظام تعليمي متميز يسمح ببناء ثقافة المشاركة والحوار والتعايش لمختلف المشارب الأيديولوجية، بما يجعل كافة المواطنين يساهمون في البناء الديمقراطي والدفع بالفعل التنموي محليا ووطنيا.

وعرفت وثيقة توجيه سياسات التعاون الفرنسية الحوكمة الديمقراطية على أنها تعكس الالتزام بالعمليات الديمقراطية والدفاع على الحريات الأساسية وهو مفهوم إنساني قائم على القيم العالمية، التي يأخذ فيها المواطن كل المساحة التي تسمح له أن يكون جزءا في البناء المجتمعي، وتضيف الوثيقة أن الحوكمة الديمقراطية تعني ممارسة ومراقبة السلطة من قبل جميع الفواعل الحكومية وغير الحكومية في الحياة السياسية، كما تمنح الأولوية للمواطن دون غيره. (سلمان و.، 2003، صفحة 4، 5)

يتضح من خلال المفهوم الأخير أن الحوكمة الديمقراطية لها بعد عالمي وحضاري يعكس تطور الفكر الإنساني القائم على الحرية والمساواة والعدالة وهي قيم عالمية، لذلك جاءت المنظمات والمواثيق الدولية، لتؤكد على قيم حقوق الإنسان وفي الجانب المدني والسياسي، وتجعل من المنظمات الاجتماعية مشاركا في عملية الضبط الاجتماعي إلى جانب الدولة، بما يحقق الرفاه الاجتماعي ويجفف منابع العنف السياسي، ويفتح مجالا للنقاش العام والاقتراح للفواعل غير الرسمية للمساهمة في عملية التنمية.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الحوكمة الديمقراطية تعني عملية التفاعل التي تضمن مشاركة كافة الفواعل الرسمية وغير الرسمية في عملية صنع القرار التنموي المحلي والوطني، بما يعزز من البناء الديمقراطي، ويؤدي إلى مخرجات صحية تعكس تطلعات المواطنين وتقلل من نفقات الدولة وتجعل من المؤسسات غير رسمية مشاركا في تحصيل الدولة لعائدات خارج نطاق المحروقات بفعل سياسة التضامن.

2.1. مفهوم التنمية المحلية:

يعتبر تحسين الإطار المعيشي للمواطن من الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول لتحقيقها في الأنظمة الديمقراطية، ولهذا تعطي الدول للتنمية المحلية أهمية بارزة ونظرا لهذه المكانة التي تحتلها هذه الأخيرة فقد برزت دراسات عديدة، تطرقت إلى مفهوم التنمية المحلية نذكر من هذه التعريفات ما يلي:

عرفت التنمية المحلية بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع (بولغب، 2018، صفحة 147)

على ضوء هذا المفهوم يمكن القول أن التنمية المحلية من شروط تحقيقها ضرورة توفر أرضية ديمقراطية قائمة على منطق مقارنة الديمقراطية التشاركية التي تؤكد على ضرورة إشراك الفواعل غير الرسمية: (المجتمع المدني، القطاع الخاص، المواطن، الإعلام)، في عملية التنمية المحلية عبر جملة من الآليات كتشكيل لجان الأحياء، وفتح النقاش العام، والشورى والتشاور..... الخ. ومن شأن هذا المناخ الديمقراطي إنعاش الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية، بما ينعكس بصورة إيجابية في تحسين الإطار التنموي والمعيشي للمواطن.

كما تعرف بأنها عملية ديناميكية تستهدف مكونات المجتمع المحلي وتتضمن سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية قصد إحداث تفاعلات على مستوى البناء الاجتماعي-الاقتصادي- من أجل تحسين مستوى الأفراد وإخراجهم من عزلتهم ليشاركوا إيجابيا في تنمية مجتمعهم المحلي بصفة خاصة والقومي بصفة عامة بهدف الوصول إلى تغيير شامل غايته التقدم ووسيلته التنمية من أجل الإنسان بتسطير برامج تنموية محلية يساهم فيها الشعب مع الحكومة والمؤسسات المحلية في إنجازها بالاعتماد على الإمكانيات المحلية، وغير المحلية المتاحة المادية والبشرية والفنية الملائمة لطبيعة وظروف المجتمع المحلي وخصائصه التاريخية والثقافية). (بلخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية: دراسة ميدانية لولاية تمنراست، صفحة 12)

بناء على هذا المفهوم فإن التنمية المحلية تقوم على إشراك كافة الفواعل غير الرسمية في العمل التنموي المحلي، من أجل تخفيف الأعباء عن الدولة، وجعل المواطن مشاركا في العملية التنموية عبر مؤسسات المجتمع المدني أو القطاع الخاص أو الاعلام بالاقترحات والحلول التنموية التي يقدمها وتنير صناع القرار، ومن شأن هذه الفلسفة والعملية أن تساهم في تعزيز مبدأ المواطنة والانتماء الوطني ومحاربة كافة أشكال الاغتراب السياسي، بما يساعد على تقوية النسيج الاجتماعي وتحقيق الاستقرار السياسي.

وعرفها سمير محمد عبد الوهاب على أنها عملية تغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية، تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي المعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة. (حجاب، 2017، صفحة 358)

يراد من خلال هذا المفهوم للتنمية المحلية التأكيد على الدور القيادي للإطارات الرسمية للدولة، والتي لها القدرة على التأثير في سلوك الفواعل غير الرسمية وجعلها تندمج وتشارك في صنع القرار التنموي المحلي، وتوظف كافة الإمكانيات البشرية والمادية والقدرات العلمية والفنية في صياغة السياسات والقرارات والمشاريع التنموية المحلية وتجسيدها وفق الأطر العلمية والعملية بما يساهم في تحسين الإطار المعيشي للمواطن بكل وحدة محلية عبر الوطن.

كما تعرف التنمية المحلية بأنها تعبير عن التضامن المحلي الذي ينشأ علاقات اجتماعية جديدة وتظهر إدارة السكان المنطقة الصغيرة لتعزيز الثروة المحلية، مما يؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية في الإقليم من تعبئة وتنسيق مواردها وطاقتها. (فتحي، 2021، صفحة 34)

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية يقصد بها مشاركة كافة الفواعل في تحسين الإطار المعيشي للمواطن واشباع حاجياته بما يؤدي إلى الرفع من الدخل الفردي وزيادة وتحقيق مقاصد الحوكمة الديمقراطية القائمة على عقلنة السياسات وترشيد النفقات وزيادة الثروة بتنوع مصادرها واستغلال هذه الأخيرة في مشاريع تنموية وفق مبادئ وأسس المناجمنت العمومي الذي ينهل من مبادئ الإدارة بالأعمال.

2. المحور الثاني: مبادئ الحوكمة الديمقراطية والتنمية المحلية.

تقوم الحوكمة الديمقراطية والتنمية المحلية على جملة من المبادئ، تتمثل فيما يلي:

1.2. مبادئ الحوكمة الديمقراطية: تتمثل مبادئ الحوكمة الديمقراطية فيما يلي:

أ - مشاركة المواطنين: وهذا يعني أن المواطنين جزء لا يتجزأ مما يحدث في مجتمعاتهم أو دولهم، حيث يشكل المواطنون جزء من عملية صنع القرار بشأن المسائل المتعلقة بهم، والاتصالات بينهم وبين الحكام تكون على شكل عملية تشاورية ثنائية الاتجاه، تتم من أسفل نحو الأعلى وكذلك من الأعلى نحو الأسفل قبل التوصل إلى أي قرار.

ب - المساواة: ويقصد بها المساواة بين المواطنين أمام القانون، وكذلك تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في تعزيز القدرات الفردية، دون النظر إلى العرق أو الدين أو الجنس أو أي معيار من هذا القبيل.

ج - المساءلة: يتم ذلك حينما يتم انتخاب ممثلي الشعب أو تعيين المسؤولين العموميين، حيث يستلزم عليهم الإجابة على تساؤلات المواطنين العاديين، فيما يتعلق بأعمالهم أو قراراتهم خلال فترة توليهم المناصب، ويكافئ الذين أثبتوا مهامهم وفقاً للمعايير المطلوبة بواصلة البقاء في مناصبهم بينما يعاقب الفاشلون بتغييرهم بمن هم أقدر على تولي المسؤولية.

د - الشفافية: تستدعي أن يسمح المسؤولين بالرقابة العامة على ما يقومون به من أعمال متعلقة بوظائفهم العامة، ويتم ذلك بالسماح للمواطنين بأن يحضروا الاجتماعات العلنية، كما أنه يحق لهم الحصول على المعلومات المتعلقة بما يحدث في المكاتب والمصالح العمومية، خاصة ما يرتبط بالقرارات وأسباب اتخاذها، وتعتبر الشفافية خطوة أولية قد تؤدي إلى المساءلة. (سليمان، 8 جوان 2023، صفحة 6، 7)

كما أن الشفافية تعتبر من آليات ومتطلبات الحكم الراشد والجودة السياسية، وهي من أسباب القضاء على الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات العمومية، ولتحقيقها لا بد من مواكبة التحولات الرقمية الحديثة كالعمل بالإدارة الإلكترونية التي تعد من مداخل تحقيق الشفافية والقضاء على الفساد وإتاحة المعلومة للمواطن وتقريب هذا الأخير من الإدارة، وهي كلها مرامي تقع ضمن المبادئ التي تسعى لتحقيقها الحوكمة الديمقراطية والتنمية المحلية الحديثة.

و- التسامح السياسي: أي أن تكون الغالبية الحاكمة مدركة بأنه يستلزم عليها احترام مصالح الأقليات، إذ أنه من الممكن أن يكون هناك اختلاف بين الأفراد على أسس عرقية أو دينية أو ثقافية، وهنا يستلزم الترفع عنها وإفساح المجال للنقاش والحوار من أجل إقامة وجهات نظر متعددة ومختلفة.

هـ - انتخابات دورية ونزيهة: تضمن الانتخابات الدورية للمواطنين عدم التمسك بالقادة عديبي الكفاءة أو الفاسدين، إذ تمنحهم فرصة التخلص منهم واستبدالهم من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة.

ر - الحرية الاقتصادية: عندما لا تكون هناك قواعد اقتصادية واضحة تجعل من المتعاملين الاقتصاديين عرضة لجميع أنواع الانتهاكات وهو ما يحول دون مساهمتهم في تلبية الحاجات الأساسية للحياة، ونتيجة لذلك فهم غالبا ما يقدمون رشاوى وهدايا أثناء المناسبات الانتخابية للمرشحين للمناصب القيادية، وهو ما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة مثل بقاء أو عودة المسؤولين الفاسدين والمفلسين أخلاقيا لتولي المناصب. فالحرية والاستقلال الاقتصادي يخلقان الأساس الذي يساعد المواطنين على المساهمة في النشاط الاقتصادي بشكل أكثر حيوية. (الدين، 2001، صفحة 555، 556)

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الحوكمة الديمقراطية تقوم على جملة من المبادئ التي ترمي إلى عقلنة السياسات العامة وترشيد الانفاق العمومي وتحصيل المزيد من الإيرادات في إطار سياسية تنوع مصادر الثروة خارج المحروقات، بما يحقق مالية عمومية متوازنة، كما أن هذه الأسس تساهم في إتاحة الفرصة لكافة الفواعل في المشاركة في عملية الدفع بالفعل التنموي المحلي وتطوير الإدارة العامة وفق منطق المناجمنت العمومي والاتصال العمومي أيضا.

2.2. مبادئ التنمية المحلية: تتمثل مبادئ التنمية المحلية فيما يلي:

أ - مبدأ التنسيق: ينبغي إشراك والتنسيق بين الفاعلين في التنمية المحلية.

ب - الشمول: يعني ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ج - مبدأ التوازن: يهتم بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع، فكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية وزنا اكبر بالنسبة للقضايا الأخرى مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى لا يكون الاهتمام بها بنفس القدر. (بولغب، 2018، صفحة 151، 152)

ومن شأن تعميم هذا المبدأ تحسين الإطار المعيشي للمواطن، واستغلال الإيرادات الريعية في الدول البترولية في تحقيق التنمية المحلية وتنمية المناطق الحدودية خاصة في الدول التي تعرف تهديدات أمنية مع دول الجوار الجغرافي.

د - اشراك المواطنين: يعد اشترك المواطنين في جهود التنمية قضية محورية يتوقف عليها نجاح أو فشل عمليات تنمية المجتمعات المحلية.

هـ - التقبل والتوجيه: والذي يعني به تقبل أخصائي تنمية المجتمع المحلي الذي يعمل فيه، وفقا لظروف وخبراته وامكانياته المحدودة وثقافته والقيم والمعايير الموجودة بالمجتمع. (بولغب، 2018، صفحة 152)

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية تقوم على جملة من المبادئ التي من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية واستفادة كافة التراب الوطني من فعل التنمية، حيث يمكن عن طريق الموارد الريعية التي تتحصل عليها الدولة من النفط والغاز أو السياحة استغلالها في تجسيد مشاريع تنموية لتحسن الإطار المعيشي للمواطن.

3. المحور الثالث: مظاهر مساهمة الفواعل غير الرسمية وفق مقاربة الحوكمة

الديمقراطية في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر.

تعتبر الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد في مآليتها العمومية على العائدات التي يدرها عليها الغاز والنفط، من أجل تجسيد السياسة العامة على أرض الواقع وامتصاص العجز المسجل على مستوى الميزانية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بالتوزيع العادل للثروة وتحقيق الفعل التنموي المحلي والوطني بنجاحة، وذلك بتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة الديمقراطية واشراك كافة الفاعلين في صنع القرار المحلي والوطني.

فالحوكمة المحلية تعتبر أساسية في إنشاء وإدامة الإدارة التي تتجاوب مع اهتمامات المواطنين، مثلما تعمل على إدامة وتقوية العملية الديمقراطية، وفق مبدأ التوازن بين الحكومات المركزية والحكومات المحلية، باعتبار أن الحكم الراشد المحلي يعتبر أساس تحسين مستوى الحكم الراشد الوطني. (ركاش، 2022، صفحة 710)

وعليه فإن الحوكمة المحلية تساهم في انتاج آليات الديمقراطية التشاركية وتعزيزها، وخلق آليات جديدة في التسيير العمومي تواكب التطورات المجتمعية، كما أنها تعتبر آلية اقتصادية تسهم في ترشيد الانفاق العمومي واستغلال كافة الموارد والامكانيات المحلية في تجسيد المشاريع التنموية.

والجزائر تطبق أسلوب التنظيم الإداري اللامركزي القائم على توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة والهيئات والمجالس المنتخبة محليا المجسدة في البلدية والولاية، وقد أدرجت الإصلاحات الدستورية والقانونية تحسين الإطار السياسي والإداري القائم على فكرة تقريب الإدارة من المواطن ومكافحة الفساد وتطبيق قواعد الديمقراطية التشاركية التي تضمن مشاركة كافة الفواعل في عملية صنع القرار المحلي ومساءله هذه الهيئات ومراقبتها، كما ترمي الإصلاحات التي باشرتها الجزائر إلى جعل الجماعات المحلية قطبا اقتصاديا قادرا على ممارسة الفعل الاستثماري المنتج للثروة، ومع ذلك تقدم الدولة دعمها للبلديات الفقيرة من أجل تحقيق التوازن الجهوي واشباع حاجات المجتمع وتؤكد على الطابع التضامني بين مؤسساتها لتحقيق خدمة عمومية ترقى لتطلعات مواطنيها.

وتتعدد الآليات الحوكمة الديمقراطية التي يمكن من خلالها أن يشارك المواطن في التنمية المحلية ومنها:

أ - المشاركة في التخطيط للتنمية المحلية: تشير المشاركة في التخطيط للتنمية المحلية إلى مشاركة الأطراف غير الرسمية (المجتمع المدني، المواطنين) إلى جانب الأطراف الرسمية في تحديد الأولويات التنموية وكذا الخطط والبرامج لوضعها في المخطط التنموي المحلي، ويأتي ذلك من خلال اللقاءات الدورية وغير الدورية التي تعقد بين المواطنين والمسؤولين المحليين بشأن صياغة برامج التنمية المحلية.

ب - المشاركة في تنفيذ مشروعات التنمية المحلية: وهنا يظهر دور المواطنين في تنفيذ مشروعات التنمية المحلية، حيث يمكن أن تكون هذه المساهمة مادية أو معنوية فيمكن أن يساهم المواطن بالعتاد وتمويل والعمل على تنفيذ المشاريع، أو يلتزم موقف غير معارض لهذه المشاريع.

ج- المشاركة في متابعة وتقويم مشروعات التنمية المحلية: ويمكن أن يتم ذلك من خلال تقديم المقترحات، الطلبات والاعتراضات المتعلقة بأداء مشروعات التنمية المحلية، واستخدام وسائل الإعلام المختلفة، لاستطلاع رأي السكان المحليين حول مختلف السياسات المحلية، وكذلك عقد جلسات الاستماع العامة، للتعرف على اتجاهات الرأي بخصوص برامج ومشروعات تنمية المجتمعات المحلية. (حجاب، 2017، صفحة 363، 364).

وعليه فإن آليات الحوكمة الديمقراطية تساهم بالدفع بالفعل التنموي المحلي، ففتح النقاش العام والمشاورة والتشاور ولجان الأحياء، ومشاركة المجالس الشعبية المنتخبة من قبل الفواعل غير الرسمية في صنع القرار التنموي يساهم في تحقيق الأهداف التنموية المسطرة برشادة أي بأقل وقت وجهد وأقل تكلفة، ويحقق مبدأ المواطنة الديمقراطية بما يحقق المرامي السياسية والاقتصادية للدولة في تحسين الإطار المعيشي للمواطن وتقريبه من مؤسساتها.

ويتضح مشاركة الفواعل غير الرسمية في إطار مقاربة الحوكمة الديمقراطية في الدفع بالفعل التنموي المحلي في الجزائر بما يلي:

1.3. دور القطاع الخاص في التنمية المحلية: لقد ساهم التحول الديمقراطي والأخذ بسياسة الخصوصية واجراء الإصلاحات الاقتصادية بفتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية المحلية إلى جانب القطاع العام، ومن جملة الآليات القانونية نجد جملة من النصوص التشريعية التي رافقت عملية الانفتاح السياسي والاقتصادي، منها صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 والذي شكل أحد أهم أدوات التنمية وترقية الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في الجزائر، وأيضا صدور قانون الاستثمار سنة 1993 بهدف جلب الاستثمار الخاص خاصة منه الأجنبي، وفي سنة 2001 صدر قانون تطوير الاستثمار، والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 والقانون رقم 04/01 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصتها (الرزاق، 2010، الصفحات 238-242).

كما نجد أن الخطاب السياسي الرسمي للجزائر يشجع على مشاركة القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام باعتباره شريكا في الدفع بالفعل التنموي المحلي، وسببا في خلق الثروة، بفعل الاستثمارات التي

يقوم بتوطئتها في البلد، ومن مظاهر وصور مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في تحقيق التنمية المحلية وخاصة في إطار تقديم الخدمات وتوفير مناصب الشغل ومن أمثلة ذلك الشراكة بين الجماعات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص في تسيير النفايات والحفاظ على البيئة، ونجد كذلك قطاع النقل الذي أصبحت نسبة كبيرة منه في يد القطاع الخاص.

2.3. دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: إن الانفتاح السياسي في ظل دستور 1989 ساعد على ظهور التعددية الحزبية والإعلامية والجمعوية، وتجسد هذا الأخير بفضل قانون الجمعيات 31/90 والذي أعطى تعريف جديد للجمعية وفق المادة 2 منه: تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين على أساس تعاقدية ولغرض غير مريح. كما اعتبر القانون أن تجمع 15 عضو كاف لإنشاء جمعية وفق المادة 6 إضافة إلى كون شروط تأسيسها جاءت جد بسيطة إذ نصت المادة 4 منه على أنه يمكن لجميع الأشخاص الراشدين أن يسيروا جمعية مع مراعاة أحكام المادة 5 من القانون. إضافة إلى تأكيد دستور 1996 على أن حريات التعبير والاجتماع مضمونة للمواطنين بحسب المادة 41، كما نجد أن برنامج الحكومة لسنة 2004 نص على أن الحكومة تشجع مساهمة المجتمع المدني في إدارة شؤون المجتمع والنقاش الفكري. (اللاوي، 2011، الصفحات 40 - 42)

من ناحية الخطاب السياسي للدولة الجزائرية نجدها مشجعة على تأسيس المنظمات المدنية والانخراط فيها، وأيضا الدفع بها إلى المشاركة في الحياة السياسية من خلال جملة من الآليات القانونية كتأسيس جمعيات الأحياء والمشاركة في النقاش العام والتشاور، والمشاركة في التنمية المحلية، ومثال ذلك مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كبدال) الذي أنطلق في تجسيده سنة 2015 الذي مس عشرة بلديات نموذجية، وكان بالشراكة مع برنامج هيئة الأمم المتحدة للتنمية ومفوضية الاتحاد الأوروبي والجزائر.

لقد ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر بقدر معتبر في التنمية المحلية، حيث أصبح متاحا لهذه التنظيمات العمل على كافة المستويات وتدخل كشريك إلى جانب الجماعات المحلية في عمليات البناء والتطوير ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- العمل التطوعي الهادف لتنظيف البيئة والمحيط وحملات التشجير.
- تدعيم الخدمات الصحية خاصة في المناطق الريفية.
- العمل في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية والمساهمة في المشاريع الإنتاجية الصغيرة في الجزائر.
- العمل في مجال مكافحة الفقر عن طريق المنظمات الخيرية الدينية بواسطة الزكاة والصدقات.
- العناية بشؤون المرأة وادماجها كفاعل اقتصادي هام يفيد المجتمع. (أنزران، 2017، صفحة 379، 380).

بناء على ذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر وفق مقاربة الحكومة الديمقراطية في الدفع بالفعل التنموي المحلي، تلعب دورا فاعلا إلى جانب الجماعات المحلية، وكمثال على ذلك ففي ظل انتشار وباء كورونا سنة 2019 شارك المجتمع المدني بمختلف تشكيلاته إلى جانب الجماعات المحلية عبر مختلف بلديات وولايات الوطن في تقديم المساعدة للأسر المعوزة والمنكوبة، كما قام بحملات التطهير للأحياء والساحات العمومية على مستوى المدن، والتوعية والتحسين والتضامن والتكافل بكافة صوره وأشكاله من أجل الخروج من هذه الأزمة الصحية التي عطلت الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو ما يعد رفع العبء عن الدولة في مثل هذه الأزمات والكوارث الصحية التي تعصف بالمجتمع، ومن هذا المنطلق فإن وجود المجتمع المدني إلى جانب الدولة يعتبر ضرورة حتمية ومطلبا للوقوف على احتياجات ومطالب المجتمع من أجل تحسين إطاره المعيشي.

3.3. إشراك المواطن في التنمية المحلية: تنبع أهمية إشراك المواطن في التنمية المحلية من الديمقراطية التشاركية في كون التعديل الدستوري الأخير في الجزائر، أشار إلى مركزية ومحورية دور المواطن في عملية التنمية، حيث جاء في دستور 2016 في إطار الفقرة الثالثة من المادة 15 على أن تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية كما جاءت المادة 17 من ذات الدستور أن المجلس المنتخب هو قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، كما جاء في المادة 2 من قانون البلدية لسنة 2011، أنها القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة. (عيسى، 2020، صفحة 191، 192).

من ناحية الخطاب السياسي للسلطة السياسية في الجزائر نجدها مشجعة لمشاركة المواطن في الحياة السياسية، من أجل تعزيز مبدأ المواطنة وجعل المواطن يحس بأنه شريك في عملية البناء الوطني، كما أن المشرع الجزائري من خلال النصوص التشريعية التي أصدرها فقد كرس مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون التنموية المحلية، وأعطى لرئيس المجلس الشعبي البلدي صلاحيات بهذا الخصوص، ومن شأن كل هذا أن يساهم في تخفيف الأعباء عن الحكومة، وتكريس الديمقراطية التشاركية وديمقراطية الخدمات والعدالة الاجتماعية، وبناء ثقافة المواطنة القائمة على الحقوق والواجبات.

4.3. دور الإعلام في التنمية المحلية: بظهور التعددية الإعلامية في الجزائر من خلال صدور قانون الإعلام سنة 1990 فسح المجال للقطاع الخاص من أجل انشاء وسائل إعلام جماهيري، والتي أصبحت منبرا يسمح للمواطنين بالتعبير عن احتياجاته وايصال شكاويه للسلطة، وبذلك تحول الإعلام إلى أداة رقابة بيد الشعب، والدليل على ذلك الحضور المنتظم للإعلاميين الخواص والمراسلون في كل الجلسات التي تعقدها المجالس المحلية المنتخبة، كما يلاحظ أن القنوات التلفزيونية أن تركيزها كثيرا في مادتها الإعلامية بملفات التنمية المحلية، فالإضافة إلى ظهور الاعلام الالكتروني الذي دعم الدور التنموي، وأمام هذه التطورات المتسارعة لم تجد السلطة كطرف ثاني، إلا أن تساير هذا الوضع الجديد بأن تسعى جاهدة إلى أن تكون طرفا فاعلا في تحريك التنمية المحلية، مما دفعها إلى التفكير في تكييف استراتيجيتها الإعلامية بما يتوافق

وخدمة التنمية المحلية، من خلال إنشاء إذاعات جهوية على مستوى كل الولايات تقريبا، انحصر دورها في الإعلام الجوّاري، واعتمادها كوسيط إعلامي تقترب به من المواطن، ويسمح لهذا الأخير بالتعبير عن احتياجاته المحلية، ما من شأنه في خلق اتصال بين المواطن وإدارته المحلية، وتخفيف العبء الذي كان مسلطا على السلطة المركزية. (زيدان، 2013، صفحة 20، 21).

وبذلك فإن الإعلام الجزائري في ظل التعددية أصبح يقوم بجملة من الأدوار التي من شأنها الدفع بالفعل التنموي المحلي وتعزيز النسيج الاجتماعي بالتحسيس والتوعية وبناء ثقافة المواطنة، والديمقراطية التشاركية بمساهمة كافة الفواعل في التنمية، ونشر الشفافية بإتاحة المعلومات للمواطن وإبلاغه بكافة المشاريع التنموية، والقضاء على مظاهر البيروقراطية السلبية بما يساهم في بناء علاقة صحية بين المواطن والسلطة.

خاتمة:

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن مقارنة الحوكمة الديمقراطية التي انتهجتها الجزائر في إشراك الفواعل غير الرسمية في الدفع بالفعل التنموي المحلي، جاءت بجملة من الآليات القانونية والسياسية والاقتصادية التي تضمن المشاركة الفعلية لهذه المؤسسات التي من شأنها تحسين الإطار المعيشي للمواطن، وقد تجسدت مشاركة هذه الفواعل في عدة صور ومظاهر، منها مشاركة القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في التنمية الاقتصادية بما يساهم في خلق الثروة وتنويع مصادر الدخل للجماعات المحلية، كما نجد مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال الفعل التطوعي والخيري والتوعية والتحسيس والرقابة والمشاركة في القرار التنموي المحلي، بالإضافة إلى مساهمة المؤسسة الإعلامية في التنمية المحلية من خلال طرح مشاكل وانشغالات المواطنين، وتقديم الخبراء والمختصين في الحصص التلفزيونية والإذاعية للمقاربات والحلول لمختلف المشاكل التي تواجه المجتمع.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتجلى مشاركة الفواعل غير الرسمية من خلال مقارنة الحوكمة الديمقراطية في الدفع بالفعل التنموي المحلي في الجزائر في جملة من الصور والمظاهر الاقتصادية وسياسية واجتماعية وصحية وبيئية.
 - توفر مقارنة الحوكمة الديمقراطية آليات تسمح للفواعل غير الرسمية بالمشاركة في الدفع بالفعل التنموي المحلي.
 - تساعد الحوكمة الديمقراطية من تمكين الفواعل غير الرسمية من التخطيط وتنفيذ ومتابعة المشاريع التنموية المحلية.
 - تمثل المقاربة القائمة على منطق الحوكمة الديمقراطية الضامن الأساس لبذل كافة الجهود للدفع بالفعل التنموي المحلي.
- توصيات الدراسة:

- على ضوء ما سبق من نتائج تبادر في أذهاننا جملة من التوصيات وهي:
- ضرورة تنويع آليات مشاركة الفواعل غير الرسمية في التنمية المحلية.
- ضرورة إصدار نصوص تشريعية وتنظيمية تساهم في تعزيز أدوار المجتمع المدني في التنمية المحلية من الناحية العملية.
- ضرورة اشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية.
- ضرورة تعزيز مبدأ المواطنة في الدفع بالفعل التنموي المحلي.
- ضرورة بناء ثقافة سياسية تؤمن بحتمية المقاربة التشاركية في الدفع بالفعل التنموي المحلي.

قائمة المراجع:

- 1 - وليد سليمان، "مقاربة الحوكمة الديمقراطية كآلية حديثة لمكافحة الفساد" ملتقى وطني موسوم بعنوان آليات مكافحة الفساد في الجزائر، انعقد يوم 8 جوان 2023 بجامعة بسكرة محمد خيضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية.
- 2 - وليد سلمان وفوزي نور الدين، "المقاربة النظرية للحوكمة الديمقراطية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10 العدد 3، جويلية 2021.
- 3 - وليد بولغب، "التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة إلزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إليزي، العدد الثالث، 2018.
- 4 - محمد بلخير، (التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية: دراسة ميدانية لولاية تمنراست)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الجزائر، 2005.
- 5 - عبد الله حجاب، "التنمية المحلية... النظريات والاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 6، جوان 2017.
- 6 - ناصر فتحي، (إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري تحليل حول فكرة الأقلية)، أطروحة دكتوراه، معهد علوم الأرض والكون بجامعة باتنة، 2021.
- 7 - جهيدة ركاش، "الحوكمة المحلية مدخل لتدبير الشأن المحلي وترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر: بحث في مضامين البناء والتمكين"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 1، 2022.
- 8 - عادل إنزارن، "التنمية المحلية في الجزائر: دراسية في الفواعل والمحددات"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 16، جوان 2017.
- 9 - لزهر بن عيسى، "مشاركة المواطن في دعم التنمية المحلية من منظور الديمقراطية التشاركية: قراءة في التجربة الجزائرية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 4 العدد 2، 2020.
- 10 - جمال زيدان، "دور الإعلام في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد الأول، ديسمبر 2013.